

المثل الروي في اصطلاح الحديث النبوي

سليمان الاهدل

٢١٣
١٠٥

المنهل الروى في اصطلاح الحديث النبوى، تأليف
الأهدل، سليمان بن يحيى - ١١٩٧هـ. بخط
عبدالقادر بن عبد الخالق - ١٢٨٠هـ.

١٢ ق ٢٧ س ٢٤×١٧ اسم

١٣٤٠

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

الاعلام ٢ : ٢٠١، هدية العارفين ١ : ٤٠٤

١ - مصطلح الحديث - المؤلف ب - الناسخ

ج - تاريخ - نسخ

مكتبة
 الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الشافعي
 ر. م. الشافعي

٢٢

٢٢٧

المجلد من: الأول

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب: المنهول لروى في مخطوطات ^{أبوي} ١٣٤٠
 اسم المؤلف: سليمان بن عبد الرحمن الشافعي
 تاريخ النسخ: ١٢٨٠ هـ
 عدد الأوراق: ١٢
 ملاحظات: ٢١٤
 ١٠٢

كتاب المنهاج في
اصطلاح الحديث النبوي

كتاب المنهاج في اصطلاح الحديث النبوي

تأليف السيد الهمام
علم الامامه الاعلام
وحيد دهره
وفريده
سليمان ابن
تحيى ابن
عمر مفتو
ل الاخذل
رحمه الله

مكتبة
الشيخ الميرزا محمد باقر
رحمه الله

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَأَلْهِفْ صَخْبِهِ وَسَلِّمْ

فأيداه الاصح انما بين هبوط آدم عليه السلام الى بعثت نبينا صلى الله عليه وسلم
سنة الاف سنة ومايه واحد وستون سنة قال في العلم الكافل وهو ما نقله
هشام الكلبي عن ابيه عن ابي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما في آدم الى نوح
الفان ومثا سنة ومنه الى ابراهيم الف وميه سنة وثلاث واربعون سنة
ومنه الى موسى خمسة وخمسة سبعون سنة ومنه داود وخمس مائه وتسعون
سنة ومنه الى عيسى الف وثلاث وخمسون سنة ومنه الى رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم وعليهم اجمعين ست مائة سنة والله اعلم واحكم وبالتوفيق

فأيداه ويجب بتراب التيمم لاله يعني التراب المتجشع لغسل نجاسة مغلظه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين
 وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين **أما بعد** فهذا تعليق لطيف
 وضعته على منظومة الشيخ الإمام قاضي القضاة محمد الدين
 الشيرازي اللغوي رحمه الله تعالى التي نظمها في بيان أنواع من علوم
 الحديث أرجو أن يكون موضعاً للمعانيها ومحققاً لمسايلها ومظهر إيراد
 لها ومنها مفادها أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم و
 سبباً للفوز بجنات النعيم قال المؤلف رحمه الله تعالى **بسم الله الرحمن الرحيم**
 بدأ بالسجدة اقتداً بالكتاب العزيز وعلا بخبر كل امرئ بال لا يبدأ
 فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع وفي رواية بالحمد لله رواه أبو داود
 وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره وأبى للاستعانة بالكتاب
 التركيبي والاسم مشتق من السمو وهو العلوي أو من السمة وهي العلامة
 والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المبادي والرحمن
 والرحيم صفتان بنيتا للمبالغة من رحمته بتزليله منزلة اللام ويجعله لازماً
 ونقله إلى فعل **بعض العيني** والرحمة هي رقة القلب وعطفه وهي لاستحسان
 لها في حقه تعالى المراد بها غايتها من التفضل والانعام
الحمد لله العلي الاحد ثم الصلاة للنبي **احمد**
واله والاهل واصحابه والتابعين السادات الانجاء
 الحمد لله الشا باللسان على الجميل الاختيار على جهة التعظيم
 وعرفاً فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الخادم وغيره
 والعلي هو البالغ من علو رتبته الى حيث لا رتبة الا وهي تحيط عنه
 تعالى والاحد المتعالي عن التجزي والانقسام والصلاة من الله الرحمة
 ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والدعاء قاله الأزهري
 وغيره واللام في قوله للنبي بمعنى على كما في قوله تعالى ويخرون للاذقان
 أي عليها والنبي انسان اوحى اليه بشرى ولم يؤمر بتبليغه فان امر به
 فهو رسول ايضاً واحمد بلل او عطف بيان واله اقاربه المؤمنين من بني هاشم

الحمد لله الشا باللسان على الجميل الاختيار على جهة التعظيم وعرفاً فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الخادم وغيره والعلي هو البالغ من علو رتبته الى حيث لا رتبة الا وهي تحيط عنه تعالى والاحد المتعالي عن التجزي والانقسام والصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والدعاء قاله الأزهري وغيره واللام في قوله للنبي بمعنى على كما في قوله تعالى ويخرون للاذقان أي عليها والنبي انسان اوحى اليه بشرى ولم يؤمر بتبليغه فان امر به فهو رسول ايضاً واحمد بلل او عطف بيان واله اقاربه المؤمنين من بني هاشم

واللسان محمد بن علي

والطلب

والطلب ابني عبد مناف واهله ازواجه وبناته وصهره علي رضي الله
 عنه او شأوه والرجال الذين هم آله ولكل بني امية كذا في القاموس
 والاصحاب جمع صاحب لاجمع صاحب لان فاعلام يثبت جمعه على افعال
 كما ذكره الجوهر وغيره وصحب اسم جمع وقيل جمع لصاحب بمعنى
 الصحابي وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم بعد النبوة في حال حياته
 مؤمناً ومات على ذلك والتابعين جمع تابع والمختار انه من لقي
 الصحابي مؤمناً ومات على ذلك فلا يشترط طول اجتماعه عليه كما
 صححه ابن الصلاح والنووي وغيرهما وقال الخطيب يشترط فاق
 رقايتها بينه وبين الصحابي بان الاجتماع الطويل بالمصطفى صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور القلبي اضعا في ما يثبث
 الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الاخيار فالاعرابي الجلف مجرد
 ما يتجمع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم مؤمناً ينطق بالحكمة ببركة طهارة
 صلى الله عليه وسلم والسادرة جمع سيد وهو من يسود قومه أي يتقدم
 عليهم بما فيه من خصال الكمال والشرف والاحباب جمع نجيب وهو الكريم
 البين النجاسة وكل من جلت احمده والصلاة خبرية لفظاً انشائية معنوية
وبعد قال الملتجئ الى الحرم محمد من الحديث قد خدم
علم الحديث اشرف العلوم عند ذوي الآثر والفهم
 بعد كلمة يوتى بها للانتقال من اسلوب الى آخر واراد بالحرم مكة
 شرفها الله تعالى لمجاورة بها وصد محمد يدل من الملتجئ وعن به
 نفسه وهو محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي قاضي القضاة بمجد
 الدين اللغوي الشافعي كان اماماً بارعاً في علوم كثيرة خصوصاً علم
 التفسير والحديث واللغة جال في البلاد شرقاً وغرباً واخذ عن جملة
 من المسندين والى التأليف الكثيرة الجليدة من اجلها كتابه الذي
 جمع فيه بين الحكم والعباب وهو مستون مجلد اثم لخصه في قاموسه
 ولد سنة تسع وعشرين وسبعمائة وتوفي بزيد سنة ست اوسبع
 وعشرين وثمانمائة والحديث لغة ضد القديم واصطلاحاً ما اضيف
 للنبي صلى الله عليه وسلم قولاً او فعلاً او تقريراً وكذا وصفاً خلقياً

ككونه ليس بالطويل ولا بالقصير او اياما كما شتهر عنه لجزء بأحد
وان لم يندرج في مدلول السنة ويرادفه الخبر وقيل الحديث هو ما
اضيف له صلى الله عليه وسلم والخبر ما اضيف له ولغيره وقيل غير ذلك
وانما كان علم الحديث اشرف العلوم لانه مبين لمجملات الايات القرآنية والموج
لقواعد الاسلام حكام الشرعية الاصولية والفروعية قال الله تعالى لتبين
لناس ما نزل اليهم وقال تعالى في حق صلى الله عليه وسلم وما ينطق
عن الهوى ان هو الا وحي يوحى قال الامام الحافظ ابو عمرو بن الصلاح
والامام النووي رحمه الله تعالى ولقد كان شأن العلم الحديث فيما مضى
عظيما وامره مفتحا جسيما عظيمة جموع طلبته رفيعة مقادير حفاظه
وحملته فذهب في هذا الزمان المعظم من ذلك ولم يبق الا انار من كان هنا
لك انتهى وهذا في زمانها فليكن لو اذركا هذا الزمان والله المستعان
وهذه ارجوزة قصيرة : تحوي علوما جمة كثيرة
فاحفظ هذا الكتاب للمقال : تحظ بغايا ذوي الكمال
الارجوزة افعولة من الرز وهو مخم من محور الشعر مركبة من مستفعل
ست مرات ويدخله انواع من الزحاف كما قرئ في محله واراد
بقوله تحوي علوما انها تشمل على بيان انواع عديدة من علم الحد
يث السمي عند بعضهم باصول الحديث لان منزلته من الحديث المار
تعريف منزلة اصول الفقه من الفقه واولى تعاريفه ان يقال هو مع
وة القواعد والقواعد المعروفة بحال الراوي والروى وموضوعه
السند والمتن من حيث ما يعرض لهما من القبول والرد والسند طريق
المتن اي رجاله والاعبار عنه هو الاسناد بالكلام وفايدته معرفة
السنة على ما ينبغي بحثها من غير الصحيح من غيره فيعمل حيث ينبغي العمل
ويترك حيث ينبغي الترك وغاية الفوز بسعادة الدارين وقوله فاحفظ
هذا الكتاب للمقال الى آخره تحريض للطالب على الحفظ واثارة لهمة
ان الصحيح مارواه ظابط : عدل الى الاقص بمثل رابط
ولا يكون رده خبر ولا شذ ولا بعللة قد عللا
اعلم ان الحديث ينقسم الى ثلاثة اقسام احدها الصحيح لذاته او

نصر

لغيره وثانيتها الحسن كذلك وثالثتها الظعيف وذلك لانه اما مقبول او مر
دود وكل منهما ان يشتمل من اوصافه على اعلا او ادنى فالاول فالاول
من قسمي القبول الصحيح لذاته والثاني منه الحسن لذاته اذا انضم اليه
ما يجبر ذلك النقص اليسير كان صحيحا لغيره والابقي على الحسن والاول
من قسمي المرادود الضعيف الذي لم يجبر والثاني منه الضعيف بما
عد الكذب الذي انضم اليه ما يرجح جانب القبول كاحسن لغيره
والابقي على ضعفه وقد ذكر الناظم كلاما من الاقسام الثلاثة مقدما
للتصحيح لتقدمه من تبه فقال ان الصحيح مارواه ضابط الى اخره
اي الصحيح لذاته مارواه شخص ظابط لايرويه اما ضبط صدق
بان يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شا او ضبط كتاب
بان يصون كتابه عنده منذ سمعه وصححه الى ان يودي منه
ومنع الرواية من الكناضعيف لانه مع اشتراط ما ذكر ينتفي تطرق
الخلل اليه فعلم انه لا بد من الضبط الكامل لمخرج الحسن لذاته
فان المعتبر فيه اصل الضبط لا غير كما ياتي وخرج ايضا ما اذا
انتفى عنه الضبط بالكلية ككونه مغفلا لكثير الخطا وان كان عدلا
وقوله عدل بين يده انه يشترط فيه مع المال تحقيق العدالة
وهي اجمالا ملكة تحمل على ملازمة التقوى والروية فخرج من علم
ضعفه او جهلت عينه او حاله وقوله الى الاقص اشار به الى ان
الضبط والعدالة معتبران في كل واحد من روايته من اول السند
الى منتهاه سوا كان انتهاؤه الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى
اصحابه او الى من دونهم حتى يشمل الموقوف وخوجه وقوله بمثل رابط
اشار به الى اشتراط اتصال سنده بان يسلم من سقوط فيه والمراد
ان يكون كل من رواته اخذ ذلك الروية عن من فوقه ولو بالاجازة
على المعتمد فخرج المنقطع والمعضل والرسول خفا وجليا والمكلس
والمعلق ان وقع ممن لم يشترط الصحة بخلاف من علق اشتراطها
كالنجاشي فان تعاليفه الجزومه المستجمعة للشروط لها حكم الاتصال



وان لم نقف عليها من طريق العلق عنه لقصورنا وقوله ولا يكون رده
حسب اشارته الى اشتراط سلامته من الطعن من احدى ائمة هذا
الشان في متنه او سنده لكن هذا يعني عنه اشتراط انتفايه العلم
الاي في كلامه والكسبي هو الذي يكتب به وبفتح عند قطرب من
التحبير وهو التحسين لحسنه بما يعلوه من بها العلم وحاله وقوله
ولاشذ ولا بولة قد عللنا مخرج الشاذ وسياتي تحقيقه والعلل لفتح
وهو ما فيه علة خفية فادحة يجمع عليها بين ائمة هذا الكالار
سال الحفي والاضطراب فخرج بالخفية الظاهرة كالانقطاع وضيق
الراوي وبالقادحة غيرها كان يروي العدل الظابط عن تابعي
عن صحابي حديثا قدير وبه غيره من يشاركه في ساير صفاته عن ثا
لك التابعي بعينه عن صحابي اخر فان هذا يسمى عند كثير من المجتهدين
علة لوجود الاختلاف على تابعيه في شيخه ولكنها غير قادحة
لجواز ان يكون التابعي سمع عن كل منهما وفي الصحيحين
من امثلة جملة وتذكر في العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع
قرائن تنبه على وجهه في وصل مرسل او رفع موقوف او ادراج حد
يد في حديث او غير ذلك ويعرف ذلك بكثير التتبع وجمع الطرق
مع الملكة القوية بالاسمايد والمتون وكذلك كان هذا النوع اغرض
انواع الحديث وادقها بحيث لم يقدم عليه الا من رزقه الله تعالى فيها
ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامه من الله تعالى الجاهل بالاعلام
وهو القليل من اهل هذا الشأن كعلي بن الحسين واحمد بن حنبل
واحمد بن حنبل ويحيى بن عمار بن ابي زرعة والدارقطني وقد نقص
عبارة المعلل عن اقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار
والدرهم قال عبد الرحمن بن مهدي معرفة الحديث الهام لوقلنا
للمقيم بالعلل من اين لك هذا لم يكن له حجة اي يعبر بها غالبا والافقي
نفسه جرح للقبول والدفع قاله السخاوي

يكون

يكون مشهورا وذا غرابه فافهم فقد كسوته اعرابه
ينقسم الصحيح الى مشهور كحديث ان الله لا يقبض العلم انتزاعا
فقد جمع طرقه غير واحد والى غريب كالافراد المخرجة في الصحيحين
وسياقي بيان كل منها وقوله فافهم الخ تكلمة للبيت والاعراب للبيان
تقوله الصحيح متفاوت الافراد في الصحة بحسب تفاوت رجاله
في العدالة والضبط فاكأن في الرتبة العليا منهما كما اصح ما دونه
في الرتبة العليا منها ما اطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد
كما لك عن نافع عن ابن عمر وان زدت راوينا لك فالتأقي وان زدت
عن الشافعي فاحمد بن حنبل وكاكن هري عن سالم بن عبد الله بن عمر
عن ابيه ودونهما في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله بن ابي بردة
عن جده عن ابيه ابي موسى رضي الله عنه وكما ان سلمة عن ثابت
عن انس ودونهما في الرتبة كسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة
وكاكن علي بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان اجمع بينهم
اسم العدل والضبط الا ان للرتبة الاولى من الصفات الترجمة ما
تقتضي روايتهم على الملئ تليها والى تليها من ذلك ما تقتضي تقديمها
على الثالثة وهي مقدمه على من يعد ما يتفرد به حسنا كحماد بن
اسحاق عن عاصم بن عمر عن جابر عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده
وقس على هذه المراتب ما شابهها والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها
بعض الائمة انها اصح الاسانيد والمعتمد الامساك عن الحكم على سند
معين بانه اصح نفع من مجموع ما اطلق الائمة عليه ذلك ارجح
على ما لم يلقوه عليه وقد انفقت الائمة على صحيح البخاري ومسلم
بالقبول فهما اصح الكتب المصنفة وما اتفقا عليه اصح مما انفرد احدهما
والتفوق عليه انواع اعلاها ما وصف بكونه متواترا مشهورا ثم
اصح كما لك عن نافع عن ابن عمر ثم ما وافقهما ملتزموا الصحيح ثم احمد
على تحريجه ثم اصحاب السنن ثم المسانيد ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم
ثم ما كان على شرطهما والمراد به روايتهم او مثلهم مع باقي شروط الصحيح



من اتصال السند ونفي السند وذو العلم ثم ما كان على شرط البخاري
ثم ما كان على شرط مسلم وقد يرحل قسم ما ذكر على ما فوقه بامور اخرى
تقتضي الترجيح كما لو كان الحديث عند مسلم وشهور فاصرح عن درجة
التواتر لكن حفته قريبة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على الحديث
الذي يخرجه البخاري اذا كان فردا مطلقا وكما لو كان الحديث الذي لم
يخرجه من ترجمة وصفت بانها صحيح الاسانيد فانه يقدم على ما انفرد به احد
ها مثلا لا سيما اذا كان في اسناد من فيه مقال وبعد ما كان على شرط مسلم
مانص على صحة امام معتقد كابي داود والترمذي والنسائي والدار
قطني والخطابي والبيهقي وما يوجد في المستخرجات على شرط الصحيحين
او في مصنف يختص بالصحيح كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان
ومستدركه الحاكم لكن صحيح ابن خزيمة اصح من صحيح ابن حبان وهو اصح
من المستدركه لتساهل ابن حبان في الحكم في الصحيح والحاكم اشد تساهلا
ولهذا قال الحافظ العراقي والحق ان ما انفرد بصحيحه يتبع بالكشف
عنه ويحكم عليه بما يليق من صحة او حسن او ضعف والله اعلم
والحسن اثنا اول لا يخلو : عن نحو مستور نفاة النجاشي
لكن بالكذب وغفول وخطا : لم يتهم فافهم وكن مستيقظا
قوله اول بالاصرف للضرورة ونفاة اخرجه وابعده النجاشي بفتح النون
واسكان الجيم العيب ومنه الحديث من نجل الناس نجلوه اي من عابهم
عابوه وسبهم وقطع اعراضهم كما يقطع النجاشي قاله الازهري
وقال الليث بالحاء المهملة وهو تصحيف انتهى لا يخلو اسنادا عن نحو
مستور فقد اخرجه العيب اي عيبهم له بتضعيفه عن الانتظام في
سلك العرفين بالصدق والاهلية لكن ذلك الراوي المستور لم يتهم بكذب
الح كما قال ابو عيسى الترمذي في العلل من جامعه انه يريد بالحسن ان لا
يكون في اسناده من يرم بالكذب قال السخاوي فيدخل فيه من ضعف
بكل ما لا يثبت في الصدق كالخطا اي غير الكثير فالخطا المنفي في كلام الناظم
هو الكثير والحاصل ان الحسن قسمان اولهما ويسمى الحسن لغيره وطلق

عليه

عليه بعضهم اسم الضعيف لكنه بالنسبة لكل واحدة من طرقه على انفراد
وهو لا يخلو اسنادا عن نحو مستور لم تحقق اهليته كضعيف لم يتهم بكذب
الكذب اي ولم يظهر منه خوف فاسبق فسبق اخر وليس مغفلا ولا كثير
الخطا في روايته ويشترط مع ذلك ان يكون قد اعتضد بمتابع او شاهد
ليخرج عن كونه شاذا او منكرا او معللا والله اعلم
ثانيهما رواية خبر زائدة : شهرة صدق فيه والامانة
لكنه في الحفظ والتحقيق : دون رجال الصدق يارفيق
هذا هو الثاني من قسمي الحسن ويسمى الحسن لذاته وكان ينبغي للناظم
تقديم هذا على الذي قبله لان حسن هذا اذاتي وحسن الاول عرضي
وهو ما يكون راويه مشهورا بالصدق والامانة ولكنه لم يبلغ درجة
راوي الصحيح في الضبط لقصوره عنه في الحفظ والاتقان مع وجود
بقية الاوصاف المشترطة في الصحيح **ثم** الحسن لذاته
كالصحيح في الاحتجاج به وفي تفاوت اواراده في الرتبة فاعلاه ما
قبل بصحة كروايه عن ابن شبيب عن ابيه عن جده ومحمد بن اسحق
عن ابي عمير عن جابر واذا كثرت طرق حكم بصحته لان كثرتها تجبر قصور
طبوط راويه عن راوي الصحيح ويسمى حينئذ الصحيح لغيرة واما الحسن
لغيره فيجوز به كل في فضائل الاعمال وكذا في الاحكام اذ قد سبق انه
يشترط فيه اعتضاد بمتابع او شاهد والله اعلم
اما الضعيف فله انواع **افتيها ما وضع الوضاع**
الضعيف هو ما فقد شرطا من شروط القبول الذي هو اعم من الصحيح
والحسن وهي ستة اتصال السند والعدالة والضبط ونفي الشذوذ
وبقي العلم القادح ووجود العاضد عند الاحتجاج اليه وله انواع
كثيرة متفاوتة في الضعف بحسب تفاوت بعده من شروط القبول
كتفاوت صحة الصحيح وحسن الحسن واقبحها الموضوع وهو المكذوب
على رسول الله صلى الله عليه وسلم المختلق الذي لا ينسب اليه بوجه
ففي ادرجه في اقسام الحديث اراد بالحديث القدر المشترك وهما

يحدث به لا خصوص ما هو عنه صلى الله عليه وسلم لا ليس منه كما عرف
اوسماه حديثا بالنظر لما في زعم واضعه وقد اتفق العلماء ان
نقد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم بل بالغ ابو محمد الجويني فكل من تعد الكذب
على النبي صلى الله عليه وسلم من الكبار ثم الصواب بجرهم روايته الامور
نة ببيان وضعه واما كثرة بعض متقدمي الحديثين بذكر سند المو
ضوع عن التصريح بوضعه فهو انما كان في اعصارهم المملوءة من الحما
الحفاظ واما الان فقد عن العارفون بذلك فتعين التصريح ولم
يكف ذكر السند وبلى الموضوع في القبح ما انفرد به المتهم بالوضع
ثم الكذاب ثم المتهم به ثم الفاسق ثم فاحش الغلط ثم المخالف
ثم المحتلط ثم المبتدع ثم الداعية ثم مجهول العيني او الحال وهذا بالنظر
الاحتلال وصفي العدالة والضبط واما بالنظر الى السقوط من السند
فالمعلق بحد السند من غير ملتزم الصحة ثم الحاصل ثم المنقطع ثم
الموسل الجلي ثم الخفي ثم الدلس وقد يرتقي البعض مما ذكر عن بعض
لا تضام اخيرا

ثم الذي ينعت بالشذوذ: كل حديث مفرد مجرد و ذ
خالق فيه الناس ما رواه: بان رواه ما لا رواه
الشاذ لغة المنفرد يقال شذ شذوذا يشذ بضم الشين وكسرها تشذوذا اذا
انفرد واما اصطلاحا ففيه اختلاف كثير ومقتضى ما ذكره الناضم
الاشارة الى قولين القول الاول ما ذهب اليه الامام الشافعي
وجماعة من اهل الجواز انه ما رواه الثقة بخالف رواية الناس الثقة
ت وان كانوا دونه في الحفظ والاتقان وذلك لان العدد الكثير
اولي بالحفظ من الواحد ولحق ابن الصلاح في التفاوت بالثقة
الثقة الاحفظ وسوا كانت المخالفة بزيادة او نقص في سند
او متن ان كانت بحيث لا يمكن الجمع بين الطرفين فهما مع اتحاد
المروي وهو ما ليس له الاسند: **شذبه فرد فوفق او يرد**
هذا هو القول الثاني وهو ما ذكره الحافظ ابو يعلى حيث قال
الذي

الذي عليه حفظ الحديث ان الشاذ ما ليس له الاسند واحد
شذبه ثقة او غيره فكل من كان عن ثقة توفى فيه ولا يحتج به
وما كان عن غير ثقة فتروك لا يقبل انتهى فلم يعتبر في هذا
القول قيد المخالفة ولا اقتصر عليه الثقة قال الامام النووي في فقه
يبه تبعا لابن الصلاح وما ذكره الحافظ الخليلي بشكل بافراد العدل
الضابط كحديث انما الاعمال بالنيات والنهي عن بيع الولي ونحوه
لكن ما في الصحيحين وليس اسناد واحد فالصحيح التفصيل بان يقا
الثقة ان كان مفردة بخالف الثقة احفظ منه واضبط واجماعه وان
كان كل منهم دونه كما تقدم كان شاذا مردودا وان لم يخالف فان كان
عدلا حافظا موثوقا بضبطه كان مفردة صحيحا وان لم يوثق
بضبطه لكن لم يبعد من درجة الضابط كان حسنا وان بعد كان شاذا
او منكرا مردودا فالحاصل ان الشاذ المردود وهو الفرد والمخالف
والفرد الذي ليس له في روايته ما يجبر تفرده انتهى
وقد يسمى منكرا لاسيما: ان لم يكن عدلا بضبط وسمي
ذكر الناضم ان الشاذ المذكور قد يسمى منكرا لاسيما ان كان راويه
غير عدل ولا ضابط وهذا ما صرح به جماعة واقتضاه اطلاق الخليلي
المار بل ليس فيما تعقب به عليه النووي وابن الصلاح من التفصيل
السابق نقله ما يفضل احدهما على الاخر بل قد شتركا بينهما في
القسمين لكن جراحاتهما الحفظ ابن حجر العسقلاني على الفصل بينهما
حيث قرر ان المعتد في تعريف الشاذ انه ما رواه المقلد المقبول مخالفا
للقول ارجح منه حفظا او عددا مخالفا لا يمكن الجمع معهما وفي تعريف
المنكر انه ما رواه غير المقبول مخالفا لراجح اي مقبول قال الشمني و
عليه فينبغي تباين كلي لاسيما ولا عموم وخصوص من وجه لان
الشاذ كما عرفت لا تصدق على شي من افراد المنكر كما ان المنكر لا يصح
على شي من افراد الشاذ لان الشاذ من رواية المقبول والمنكر من رواية
غيره قال الحافظ البخاري وقد حقق شيخنا الحافظ ابن حجر
ان كلامي الشاذ والمنكر على قسمين احدهما ما ذكره وثانيهما ان الشاذ

مال الصبي

المار

ما ينفرد به غير المقبول الذي يجبر بمثابة مثله بكونه صدوقاً
غير ضابط والمنكر ما ينفرد به غير المقبول الذي لا يجبر بمثابة
مثله لسوء حفظه او جهالة او خذ لك قال فبان بهذا ان كلامها
قسمان مجتمعان في مطلق التفرد او مع قيد المخالفة ويقرر ان الاش
ذراوية ثقة خالف الاوثق او صدوق غير ضابط والمنكر
راوية ضعيف لسوء حفظ او جهالة او خذ لك

ومدرج ما زيد في الحديث من لفظ راوي فافهم من حيث
المدرج تارة يكون في المتن وتارة يكون في الاسناد فاما الاول
فهو كلام ملحق في المتن من لفظ صحابي في دونه كما اشار اليه الناضم
بقوله من لفظ راوي فهو ليس من الحديث النبوي لكن يذكر متصلاً
به بحيث يتوهم انه منه ثم انه يقع تارة في اوله ومثاله ما رواه
الخطيب من رواية ابن قطن وشبابه عن سعيد بن محمد بن زياد
عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من التا وقال الخطيب وهم ابن قطن
وشبابه فان اسبغوا الوضوء كلام ابي هريرة وويل للاعقاب من النار
كلام النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التفتات عن شعبة وتارة
في وسطه **ومثاله** حديث هشام بن عروة عن ابيه عن بسر بن بنت
صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس
ذكره او رفعه او انشبهه فليتبوض فالرفع من قول عروة وليس
بمرفوع وتارة في اخره وهو الاكثر كحديث ابن سعد رضي الله عنه
صلى الله وسلم علمه التشهد في الصلاة فقال التحيات الخ ادرج في
اخره ابو جيثم زهير بن معاوية احدثه عن الحسن بن اكر
كلاماً لابن مسعود وهو فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ان
شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد واما الثاني فهو اقسام
كثيرة مذكورة في المطولات ويدرك الادراج بورد رواية مفصلة

للقدر

للقدر مما ادرج فيه او بالتصحيح على ذلك من الراوي او من بعض
الائمة المطلعين او بامتناع صدور ذلك الكلام من النبي صلى الله عليه
وسلم كحديث ابي هريرة رضي الله عنه عند البخاري قال قال رسول الله صلى الله
وسلم للمملوك اجران والذي نفسي بيده لولا الجهل في سبيل الله والحج
وبراي لا حببت ان اموت وانا مملوك فان قوله والذي نفسي بيده
الخ مدرج من كلام ابي هريرة لانه يمتنع منه صلى الله عليه وسلم ان يمتنى
ان يكون مملوكاً ولان امه لم تكن حينئذ موجودة حتى يبرها **تنبيه**
الادراج انواعه يحرم تعده لما فيه من التلبيس وان كان بعضه اخف من
بعض كتفسير لفظة عريضة كالزانية والمخابرة والعرايا ونحوها مما فعله
الزهري وغيره من الائمة بل لا يظلم التحريم في مثله سيما في المتفق عليه
عليه ومن يحرم الكلام عن مواضعه وملتحق بالكذابين محمول على ما عداه
قاله السخاوي رحمه الله تعالى آمين

وما انفرد شخص به غريب وذاك اما ثقة اريب
اولين احوال ضعيف شكمة او صالح الحال لكل حكمه
الغريب هو ما انفرد به شخص من الرواة من بعد الصحابي كما نبه عليه العلاني
بان لم يروه من بعده غير واحد في اي موضع من السند ثم ذلك المنفرد له احو
ثلاثة لانه إما ثقة اريب اي ذخيرة وعلم ويقال ارب الرجل بالظم فهو
اريب ذو فطنة وخبرة وعلم اراد الناضم انه كامل الضبط واما لين
احال ضعيف شكمة لفقد صفة القبول فيه والشك من ثبوتها
وهي الحديد المعترضة فيه لان قوتها تدل على قوة الغرس وضعفها على
ضعفها غالباً يقال فلان شديد الشكمة اذا كان عزيز النفس اياً قوياً
واما صالح الحال بان وجد فيه اصل الضبط وكما له ولكل من هذه
الثلاثة حكمه في الاول يكون الحديث صحيحاً كالافراد المخرجة في الصحيحين

وقول ابن السمعان وط
وغیره المتعذر له
العدالة

وفي الثاني يكون الحديث ضعيفا وهذا هو الغالب في الغريب حتى
 قيل من تتبع الغريب فاستكذب وقال الامام احمد ابن حنبل لا يكتبوا
 الغريب فانها من اكبر وعانتها عن الضعيف وفي الثالث يكون الحديث
 حسنا وفي جامع الترمذي له امثلة كثيرة وتسكين دال انفراد البيت
 للضرورة **واثنان او ثلاثة ان شئكم** **فما روى عن رجل قد ادركوا**
فهو العزيز ماسر والكثير **عن ذلك الشيخ هو المشهور**
 ذكر الناضم في هذين البيتين نوعين احدهما العزيز وسمي به لقلة و
 جودة من عز يز بكرة العين اي قل وبفتحها اي قوي ومنه قوله تعالى
 فغيرنا بثالث وقد عرفه الناضم بانه ما رواه اثنا او ثلاثة عن رجل
 قد ادركوه وهذا ما قاله ابن مندة وابن طاهر وجماعة والثاني
 المشهور وسمي به لشهرته ووضوح امر وعرفه الناضم بان ماسر واه
 الكثير عن ذلك الشيخ والمراد بالكثير ثلاثة فالكثير ما لم يدرج التواتر
 قاله السخاوي ثم قال ومقتضى هذا انهما يجتمعان يعني العزيز
 والمشهور فيما رواه الثلاثة فيختص العزيز بالاثني والمشهور بما
 فوق الثلاثة وهذا هو مقتضى ما قاله ابن مندة واقرة عليه ابن
 الصلاح والنووي والذي حرره شيخنا الحافظ ابن حجر اختصاص
 المشهور بالثلاثة فافوقها والعزيز بالاثني وعليه فلا يجتمعان انتهى
 قال في شرح النجاة والمراد ان لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين فيشمل
 ما وجد في بعض طباق ثلاثة اذا توالا رواية اثنين عن اثنين فقط مما
 لا يكاد يوجد بل ادعى ابن حبان عدم وجوده اصلا انتهى قال
 السخاوي وقضية هذا ان النقص عن بعض الطباق مضر في بعضها
 وليس مراد افكها لان الزيادة في بعض الطباق لا يضر النقص في
 بعضها وكذلك عرفه بعض المتأخرين بانه ما يكون في طبقة من

طبقة

طبقة او يكون فقط وسر بما اطلق المشهور على اشتماله على السنة ولو
 رواه واحدا ولم يكن له راواصل الحديث علم اني كانبياهم بني اسرائيل
 وولده في زمن الملك العادل وتسليم الغزاة ومن يثبت في بحر اذا
 بشرته بالجنة ويوم يخرجكم يوم صومكم

وبرسل ما قال فيه التابع **قال رسول الله هذا التابع**

وبعضهم كبار التبعية **والفقهائ عموما فافهم وعي**

المرسل ما خوذ من الارسل وهو الاطلاق كان المرسل اطلق الاسماء
 ولم يقيد بحجج رواه وهو ان يقول التابعي كبير كان او صغيرا قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل بحضرة كذا او نحو ذلك وقيد
 الحافظ ابن حجر بما لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم لاجرا من لقيه كما
 قال فسمع منه ثم اسلم بعد موته صلى الله عليه وسلم وحدث بما سمعه كالشيوخ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يكون تابعا يحكم لما سمعه بالاتصال دون الاسر
 وبه يلغز فيقال تابعي اضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم حديثا وحديثه
 متصل وخارج بالتابعي مرسل الصحابي في حكم الوصل لا الارسل خلافا
 لمن زعمه **نعم** من احضر الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير
 مرسل كعبيد الله بن عدي ابن ابي الحارث فمرسله كمرسل التابعي فيرد وانما
 رد للجهل بحال الساقط لانه يحتمل ان يكون صحابيا وان يكون تابعا
 وعلى الثاني يحتمل ان يكون حمل عن صحابي وان يكون حمل عن تابعي آخر
 وعلى الثاني يعود الاحتمال السابق ويتعد الى ما لا نهاية عقلا والى ستة
 اوسبعة استقر اذ هو اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن
 بعض ولهم الم يصوب قول من قال المرسل ما سقط منه الصحابي



اذ لو عرف ان الساقط الصحابي لم يرد و به يلغز ايضا فيقالنا صحابي
اضاف الى النبي صلى الله وسلم حديثا وحديثه مرسل وما ذكر من رد المرسل
هو ما ذهب اليه الاكثرون منهم الشافعي وذهب الثلاثة الى قبوله واستيفاء
الكلام في ذلك يطلب من مضافه وقول الناصب هذا الشافعي بالشئني اي
المشهور عند ائمة الحديث فانقلبه عنهم احكام وابن عبد البر ووافقهم
على ذلك جماعة من الفقهاء والاصوليين وخص بعضهم المرسل بما رواه
كبار التابعين وجعله في الصغار من المنقطع لكون اكثر روايتهم عن التابعين
والمراد بكبارهم الذين لقوا كثيرا من الصحابة ورجال السوء وكان جل روايتهم
عنهم كقبيص ابن ابي حازم وسعيد ابن المسيب وبصغارهم الذين لم
يلقوا من الصحابة الا لعدد اليسير ولقونهم جماعة الا ان جل روايتهم
عن التابعين كالزهري وابي حازم سلمة ابن دينار ويحيى ابن سعيد الا
الناصري واصلهم ما

ما وافق في صفة ان ينقل: بعض الى بعض هو السلسل
السلسل ما توافق رجال اسناده جميعهم واجلهم على صفة واحدة
عند نقل بعضهم الى بعض سواء كانت تلك الصفة صيغة او وصفا احالا
فعليا او قوليا فالصيغة كقوله كل راو سمعت فلانا يقول او حدثنا
فلان والوصف كالسلسل بالقرا وبالفاظ وبالفقها وبالحدثين
والحال الفعلي كحديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال شبك بيدي
ابو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الارض يوم السبت الحديث
فانه سلسل بتشديد كل واحد من نواته بيد من روى عنه والحال
كقوله صلى الله وسلم لعاذني احبك فقل في دبر كل صلاة اللهم اعني
على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فانه سلسل يقول كل من رواه

اي جلد

اني احبك فقل ومنه سلسل بقراءة سورة الصف وهو اصح سلسل يروي
في الدنيا وقد يتبع الحالات كحديث اسن لا يجد العبد حلاوة الايمان
حق يومن بالقدر خيره وشره حلوه ومرة قال وقبض رسول الله صلى الله
عليه وسلم على حبيته وقال آمنت بالقدر الى اخره فانه سلسل بقبض كل
منهم على حبيته مع قوله آمنت بالقدر الى اخره ومن فضيلة اشتهاه على يزيد
الضبط من الرواة وخير السلسلات ما كان فيه دلالة على اتصال السماع
في وصفه لافي اصل المتن والله اعلم

وما اضيف للنبي رفوع: والوقف للتابع قل بقطوع

ذكر الناظم في هذا البيت نوعين وهما الرفوع والمقطوع اما الرفوع فهو
ما اضيف للنبي صلى الله وسلم خاصة قولاً له او فعلاً او تقريراً او صفة
فيحل الاتصال والمرسل والمنقطع والمفضل والمعلق دون الموقوف
والمقطوع وهذا هو المشهور واشترط الخطيب ان تكون تلك الاضا
فة من صحابي كذا قيل قال الحافظ ابن حجر والظاهر ان الخطيب لم يشترط
وان كلامه خرج مخرج الغالب لان غالب من يضيف الى النبي صلى الله
عليه وسلم الصحابة قال الحافظ السخاوي وبالجملة فالعدة في الرفوع
ه الاضافة الشريفة اتصال ام لا كما ان العدة في المتصل الاتصال رفوع ام
لا وفي وهو في حكم الرفوع قول التابعي عن الصحابي برفع الحديث
او يرويه التابعي او يبلغه او يفيده او رواه رواية وقول الصحابي او
التابعي من السنة كذا ما لم يضافها الى صاحبها كسنة العزمين وقول الصحابي
اي ولو بعدة صلى الله عليه وسلم امرنا او امر بكذا او نهينا او نهى عن كذا
او كنا نأمر او كنا نفعل او كان الناس يفعلون كذا او لو لم يضاف
الى عصرة صلى الله عليه وسلم او لم يكن في القصصة اطلاقه صلى الله عليه
وسلم على ذلك على الاصح في الكل وكذا احكم الصحابي على فعل من الافعال

وهو السلسل ما كان فيه دلالة على اتصال السماع
في وصفه لافي اصل المتن والله اعلم

اي ابي بكر وعمر

انه طاعة له ولرسوله او معصية كقول علي رضي الله عنه من صام
يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لان الظاهر ان ذلك تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم
واما المقطوع فهو الوقوف على التابقي قولاً او فعلاً وادرج فيه
الحافظ ابن حجر ما جاء من دون التابقي واستعمله الشافعي ثم الطبراني في
المنقطع وليس به كما سياتي وهو استعمال سابق على اصطلاحهم
وعلى كل حال ليس بحجة

وخصصوا الموقوف بالصحة : وفي سوانم ذكروا اصحابه

الموقوف هو الذي عن الصحابة رضي الله عنهم قولاً لهم او فعلاً
او تقريراً متصلاً كان او منقطعاً نظير ما مر في المرفوع ويستعمل فيمن
سوانم من التابعين فمن بعدهم لكن مقيد باصحابه فيقال وقفه
فلان على الزهري وخو ذلك ويقال عند بعض الفقهاء للموقوف
والمقطوع الاثر والمرفوع الخبر وعند بعضهم اي المحدثين يقال الاثر
لكل من الثلاثة ذكر ذلك النووي وغيره

منقطع ما فيه شخص منهم : او يسقط الناقل شخصاً منهم

اختلفوا في تعريف المنقطع فعرفه الناظم بتعاليجه بانه ملجأ في
اسناد شخص منهم كان يقول في الاسناد عن رجل او عن شيخ او نحو
ذلك او اسقط ناقله شخصاً من الرواة بان لم يذكره اصلاً وقال الامام
النووي الصحيح في تعريفه هو ما ذهب اليه اكثر الفقهاء والخطيب وابن
عبد البر وغيرهم من المحدثين انه ما لم يتصل اسناده على اي وجه كان
انقطاعه فيتمثل المرسل والمعضل والمعلق قال واكثر ما يستعمل في روايه
من دون التابع عن الصحابي قاله عن ابن عمر قال الحافظ السخاوي العتد
من الخلاف في المنقطع انه ما سقط منه غير قبل الوصول الى الصحابي

واحد

واحد فقط وكذا اكثر منه لكن بشرط ان لا يزيد الساقط في موضع على
واحد فهو على هذا مبين لكل من الموقوف والمرسل والمعضل والمقطوع
فحصلت التفرقة بينه وبين المقطوع لانه اعني المقطوع من مباحث
المتن كما تقدم والمنقطع من مباحث الاسناد

ان يسقطوا اثنان من الاسناد : فعرض كذا الى ازيد يا دعي

المعضل بفتح المضاعض الضاد من اعضله فلان اعياء امره فهو معضل اي معيلاً
فكان المحدث الذي حدث به اعضله وعاياه فلم ينتفع به من يريده عند
وهو ما سقط منه اثنان فاكثر بشرط التوالي في اي موضع من الاسناد
وان تعددت المواضع وسوا كان الساقط الصحابي والتابعي او غيرها
كقول مالك وغيره من اتباع التابعين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكقول الشافعي وغيره من الطبقة الثالثة لها قال ابو بكر وقال عمر رضي
الله عنهما فبينه وبين المعلق عموم وخصوص وجهي وذلك لان المعلق
يختص بما كان السقط فيه من اول السند سوا كان الساقط فيه واحداً
او اكثر ولو كل رجاله بان اقتصر على النبي صلى الله عليه وسلم في المرفوع او على
الصحابة في الموقوف فيجتمعتان حيث السقط اثنان فاكثر من مباني
السند وينفرد المعلق حيث الساقط واحد من مبانيه والمعضل بوقوعه
فيما بعد الاول

ومن روى عن لقي او عاصم : موهوم سمع فلتد ليس سرى

وهو نوادك وبعد المظطرب : ما اختلفوا فيه على شيخ دبر

ذكر الناظم في هذين البتين نوعين الاول المدلس بفتح اللام من الدليس
بالتحريك وهو اختلاط الظلام سمي به هذا النوع لانه لحفايه اظلم
امره على الواقفين عليه والراوي الفالغ يقال فيه مدلس بكسر اللام

وفعله تدليس والتدليس يقع في كلامهم على انواع اشار الناظم الى بعضها وهو تدليس الاسناد بقوله ومن روى الى اخره اي ومن روى عن لقيه او عاصره ما لم يسمعه منه بصيغة موهمة سماعه منه كقوله قال فلا او عن فلان او ان فلانا ولا يقول حدثنا ولا اخبرنا ولا ما يشبه ذلك من الصيغ الصريحة في السماع تخرجنا من الكذب فهو تدليس للتدليس بايهامه سماع ما لم يسمعه وهذا التحليل التعريفي ذكره غير واحد من الحفاظ لكن الذي حققه الحافظ ابن حجر تحصيله من معنى روى عن عرف لقائه له فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفي انتهى قال ومن ادخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقاء لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على ان اعتبار اللقي في التدليس لا يثبت منه دون المعاصرة وحدها لا بد من اطباق اهل العلم بالحديث على ان رواية المحدثين كابي عثمان الهندي وقيس ابن عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الاسال لامن قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هو لاء مدلسين لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعا لكن لم يعرف هل لقوه ام لا ومن قال باشتراط اللقي في التدليس الامام الشافعي وابو بكر البزار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه وهو المعتقد ويعرف عدم المقالة باخباره عن نفسه بذلك او بحزم امام مطلع انتهى واسار الناظم بقوله وهو نون ذاك وبعد اي جعلوه هينا اي غير قادح في فاعله الى رد ما قاله جماعة من المحدثين من ان الراوي اذا عرف بما ذكر من التدليس صار مجرورا مردودا الرواية وان بين

السماع

السماع

فان الصحيح من الخلاف الكثير في ذلك انه لا يصير بذلك مجرورا لان التدليس بما ذكر ليس كذا حتى يكون قادحا في فاعله وانما هو تحسين لظا هو الاسناد وضرب من الايهام بلفظ محتمل فاذا بين السماع وهو ثقة بان روى بلفظ يقتضي الاتصال كحديثا وسمعت قبلت روايته واجتز بها لتصريحه فيها بالاتصال وفي الصحيحين وغيرهما عدة من اهل هذا القسم يخرج حديثهم للمصرح فيه بالاتصال كقتادة والسفيانين والا عمش وغيرهم وما كان فيهما بلفظ عن وخوها فمحتمل على ثبوت السماع عند هاهنا من جهة اخرى وان لم نقف نحن عليها لقصورنا وهذا كله في تدليس الاسناد كما تقرر **اما تدليس التسوية** وهو ان يروي حديثا عن ضعيف بين ثقتين لقي احدهما الاخر فيسقط الضعيف ويرى الحديث عن شيخه الثقة بلفظ مجهول محتمل فيستوي الاسناد حيث صار كله عن ثقات فهو مذموم جدا بل هو شر انواع التدليس لما فيه من مزيد الغش والتعطيل وفاعله مجروح وخبره مردود ولا يصير به ساقط العداله ومن كان يفعله بقية ابن الوليد والوليد ابن مسلم فقول الحافظ ابي بكر التدليس اسم ثقيل شنيع الظاهر لكنه خفيف الباطن سهل المعنى محمول على غير الحرم منه كما تقرر قاله الحافظ السخاوي ومن انواع التدليس تدليس الشيوخ وهو ان يكون للشيخ اسم وكنية ولقب ونسبة الى قبيلة او بلدة او حرفه او خوها وبعضها مشهور لا شهارة به وبعضها خفي لعدم اشتهاه فيذكر به الخفي منها لغرض كالحفا ضعفه او ايهام كثرة الشيوخ او خوذك وهو قادح في فاعله ان لغرض اخفاء الضعيف لان فيه اخراجا لذلك الراوي عن القطع بطرحه لكونه متروكا الى المسامحة بقبوله لصيرورة مجهولا ولهم ايضا تدليس البلدات كان يقول المصري حدثني فلان بالعراق ويريد موضعاً باحيم او يزيد ويريد موضعاً بقوس او بزقاق حلب ويريد موضعاً بالقاهرة او

الثوري وابن عيينه

او بالاندلس ويريد موضعاً بالقبائل القراقرم وهو اخف من غيره لكنه
 لا يخلو من كراهة وان كان صحيحاً في نفس الامر لا يهاجمه بالرجلة ولما فيه
 من التشيع بما لم يعط قاله السخاوي رحمه الله تعالى **الكتاب**
والثاني المضطرب وهو ما اختلفوا فيه الرواة على شيخ در ب
 بالمهلة اي فطن ما نهرو المراد باختلافهم عليه ان يرويه عنه واحد
 او اكثر مرة على وجه وسرة باخرى على وجه آخر يخالف الاول في
 لفظ متنى او صورة سند ورواته ثقات بان يختلفوا في وصل او ار
 سال او في اثبات راو وحذفه او في غير ذلك وسر بما يكون الاختلاف
 في السند والمتن معاً بحيث لا يترجح من الوجهين شي ولا يمكن الجمع بينهما
 بخلاف ما اذا اترجح واحد بافضلية او كثرة ملازمة للمروى عنه
 او غيرهما من وجوه الترجيح فانه لا اضطراب حينئذ بل يتعين الاخذ
 بالراجح وكذا الاصل اضطراب ان امكن الجمع بحيث يمكن ان لتكلم عبر
 باللفظين او اكثر عن معنى واحد والاضطراب موجب لضعف
 الحديث لا شعاعه بعدم الضبط والفرق بينه وبين العلل
 السابق ان ذلك شرطه ترجيح جانب العلة فلذلك اسقطت علة
 الاحتجاج به وهذا موضع لما يظهر فيه ترجيح كما تقرر والله اعلم
اما غير الاسناد مقلوبه قدره **الاذهان والقلوب**
 المقلوب هو ما غير اسناده وهو من اقسام الرواة وذلك مثل ان يكون
 الحديث مشهوراً عن سالم عن ابن عمر مثلاً فيجعل بدله راوياً آخر
 في طبقته كنافع وقد يفعل لغرض الامتحان كما فعله اهل بغداد مع
 البخاري حيث قلبوا مائة حديث والقوها عليه امتحاناً لحفظه
 ومعرفة فدها على وجهها جميعاً فاذا عنوله والقصة في ذلك شهيرة
 وقد يقع القلب في المتن بان يعطى حد الشيعي ما اشتهر للاخر
 وجعل

وجعل بعض المتأخرين هذا نوعاً مستقلاً وسماه المنقلب **ومثاله**
 حديث ابي هريرة رضي الله عنهم عنه في السبعة الذين يظلمهم الله
 في ظل عرشه رواه مسلم في بعض الطرق ورجل تصدق بصدقة فاخفا
 ها حتى لا تعلم شتماله يمينه ما تنفق وهو مقلوب وانما هو حتى لا تعلم شتماله
 ما تنفق يمينه كما رواه مسلم والبخاري و
والحمد لله على التمام وبالصلاة الختم والسلام
على النبي سيد الانام والال والصحب اولي الكلام
 ختم الناظم رحمه الله تعالى منظومته بالحمد والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد سيد الانام والاله وصحبه الكرام شكر الله على ما من
 به عليه من التوفيق لهذا النظام واستمداداً من بركة الصلاة و
 والسلام على من هو الواسطة العظمى في نبيل كل مرام في المبدأ والخاتمة
 والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا آخر ما يسر الله تعليقه
 والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد واله
 وصحبه وسلم يا كريم ونسئله العفو والعافية وحسن الختام

وكان الفراغ من رقم هذه النسخة
 يوم الربوع تمام اثنين وعشرين
 يوم خلت من شهر محرم
 سنة ثمانين وما
 بين والقي

بقلم الحقير الفقير العالم بالذنب والتقصير احمد السيد عبد القادر ابن
 عبد الخالق غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات آمين

العشرة الذين بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر الصديق وعمر بن الخطاب
وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وطاهر بن عبد الله والغيبر بن العوام
وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد وابو عبيدة
ابن الجراح هؤلاء العشرة الذين بايعوا النبي تحت الشجرة

مسئلة

في امرأة حامل ان وقت وضعها به فخرج راس او بعض بدنه فيه اماراة الحياة
ثم مات بعد ان تعسر خروجه ثم ماتت الام عقب ذلك فهل يخرج الجنين
الميت من الميثة او يترك ويغسلان معا ويدفنان كذلك فان قلتم لا يخرج
فهل يصلى عليهما معا او على الام فقط وهل ترثه والحال هذه ام لا **اجاب**
الفقيه العلامة مفتي المسلمين ابو حفص عمر بن الوحيه الدواني لا يجوز
اخراجها ويغسلان معا ويدفنان معا ويصلى على الام فقط ولا ترثه لانه
يشترط للارث الحيوة عند تمام الانفصال فلو خرج بعضه حيا ومات قبل تمام
الانفصال فهو كما لو خرج ميتا في الارث وسائر الاحكام حتى لو قتل في بطنها
بعد خروجه بعضه فالواجب الغرة دون الدية هذا هو الصحيح الذي عليه جما
هر العلماء وصلى على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما مباركا طيبا